

عنوان البحث/

أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال: دراسة حالة في الشركات الناشئة بالمملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب/

مترك معجب العجالين

الرقم الجامعي/

242001728

إشراف/

د/ أسماء ابو عنزة

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2	المقدمة.....
3	مشكلة الدراسة.....
5	أهمية الدراسة.....
7	أهداف الدراسة.....
9	تساؤلات الدراسة.....
9	فرضيات الدراسة.....
10	الدراسات السابقة.....
13	المنطلقات النظرية للدراسة.....
16	المنهجية وطرق البحث.....
16	أدوات الدراسة.....
22	حدود الدراسة.....
25	المراجع.....

المقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، يُعتبر دور بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية من الأبعاد الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في نمو الشركات الناشئة. تتسارع المملكة نحو تحقيق أهداف رؤية 2030، التي تشمل تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير بيئة الأعمال بما يعزز من تنافسية المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا يفتح المجال لاستكشاف تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة، التي تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد المعرفي والتكنولوجي المعاصر. الشركات الناشئة، خاصة في مراحلها المبكرة، تحتاج إلى بيئة قانونية مرنة تدعم الابتكار وتحفز الاستثمار، وتساعد في تخطي التحديات التي قد تواجهها نتيجة التعقيدات القانونية والتنظيمية (ALLOULOU، 2020).

إن بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية تشمل مجموعة واسعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى تحديد الإطار القانوني الذي يُعمل من خلاله داخل السوق. هذه البيئة تتشكل من عدة عوامل، مثل قوانين الشركات، الضرائب، حقوق الملكية الفكرية، حماية المستهلك، وأحكام التوظيف، بالإضافة إلى الأنظمة المالية والإدارية التي تحكم سير العمل. ووفقاً لذلك، تُعد هذه البيئة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في طريقة إدارة الشركات، ولا سيما الشركات الناشئة التي تبحث عن النمو والتوسع في أسواق تتسم بالتنافسية الشديدة.

ومع تزايد عدد الشركات الناشئة في المملكة، أصبح من الضروري البحث في كيفية تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على استراتيجيات الإدارة والتنمية لهذه الشركات. فعلى الرغم من أن البيئة القانونية توفر العديد من الحوافز والضمانات التي تسهم في حماية الحقوق وضمان العدالة الاقتصادية، إلا أن وجود بعض الأنظمة الصارمة أو المعقدة قد يمثل تحدياً كبيراً لهذه الشركات. قد تعيق القوانين المعقدة، على سبيل المثال، قدرة الشركات الناشئة على التكيف السريع مع المتغيرات، وقد تفرض عليها تكاليف إضافية في الالتزام بالأنظمة، مما يؤثر في قدرتها على المنافسة والنمو (federalregister، 2023).

من خلال هذه الدراسة، سيتم تحليل بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية وكيفية تأثيرها على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة. سيتم التركيز بشكل خاص على جوانب متعددة من البيئة القانونية، مثل القوانين الخاصة بالترخيص، تسجيل الشركات، اللوائح الضريبية، قوانين العمل، وآليات حماية الابتكار، وحقوق

الملكية الفكرية. سيتعين علينا دراسة كيفية تأثير هذه العوامل على قدرة الشركات الناشئة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وكيفية تنظيم الموارد البشرية، وكذلك تأثير التنظيمات على قدرتها في جذب الاستثمارات المحلية والدولية (avatar، 2024).

يعد هذا البحث مهمًا نظرًا لوجود حاجة ملحة لفهم العلاقة بين البيئة القانونية والتنظيمية وقدرة الشركات الناشئة على الاستمرار والتوسع. ففي الوقت الذي تسعى فيه الشركات الناشئة إلى تحقيق النمو، يظل التشريع والتنظيم من العقبات التي يجب معالجتها بعناية. وبالتالي، فإن هذه الدراسة ستساعد في تحديد التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في بيئة الأعمال القانونية، كما ستوفر رؤى حول كيفية تحسين بيئة الأعمال في المملكة لدعم الشركات الناشئة وتعزيز قدرتها على النمو بشكل مستدام.

إن تحليل بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها، يساهم في تقديم توصيات من شأنها تحسين السياسات القانونية والتنظيمية بما يتماشى مع احتياجات الشركات الناشئة. كما يهدف البحث إلى تقديم حلول مقترحة تساهم في تسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية وتخفيف العبء الذي قد يُثقل كاهل الشركات الناشئة، مما يعزز قدرتها على التكيف والابتكار والنمو ضمن بيئة عمل تتسم بالمرونة (Trifu، 2015).

مشكلة الدراسة

تعد بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية من العوامل التي تلعب دورًا محوريًا في تطور الشركات الناشئة، حيث تؤثر بشكل كبير على استراتيجيات إدارة الأعمال داخل هذه الشركات، خاصة في مراحلها الأولى التي تحتاج فيها إلى مرونة وسهولة في الإجراءات والتكيف مع المتغيرات السريعة في السوق. ومع التحديات العديدة التي يواجهها رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، يُعد فهم تأثير هذه البيئة القانونية والتنظيمية على تطوير الشركات الناشئة أمرًا بالغ الأهمية. في الوقت الذي تسعى فيه المملكة نحو تعزيز بيئة الأعمال بما يتماشى مع رؤية 2030، هناك العديد من التساؤلات حول مدى فعالية الأنظمة القانونية والتنظيمية في تحفيز الابتكار ودعم النمو المستدام للشركات الناشئة، وأيضًا كيفية تأثير التعقيدات القانونية أو بعض القيود على قدرة الشركات الناشئة على التوسع والنجاح.

إن بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة تتسم بالعديد من الأنظمة واللوائح التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة ونزيهة للمستثمرين ورواد الأعمال. ومع ذلك، قد تتسبب بعض هذه التشريعات في خلق تحديات إضافية قد تؤثر سلبًا على

نمو الشركات الناشئة. على سبيل المثال، قد تكون بعض الأنظمة القانونية معقدة أو بطيئة في التنفيذ، مما يعوق قدرة الشركات على التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية، ويزيد من تكاليف العمليات التشغيلية. علاوة على ذلك، قد تفتقر بعض اللوائح إلى التحديث المستمر بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية والابتكارات الحديثة التي تشهدها السوق، مما يخلق فجوة بين احتياجات الشركات الناشئة ومتطلبات البيئة القانونية.

قد تؤثر القوانين الضريبية والتنظيمات المتعلقة بالعمالة والملكية الفكرية على قدرة الشركات الناشئة على جذب الاستثمارات، وتنظيم علاقاتها مع الموظفين، وحماية ابتكاراتها. يضاف إلى ذلك القوانين الخاصة بالتراخيص والتسجيل، التي قد تشكل عقبات أمام الشركات في مرحلة التأسيس. في حال لم يتم تفعيل هذه الأنظمة بشكل متكامل ومرن، فإن الشركات الناشئة قد تجد نفسها أمام تحديات قانونية تعيق نموها، مما يقلل من قدرتها على التوسع والنمو في أسواق تنافسية.

ومن ناحية أخرى، رغم وجود بعض المحفزات التي تقدمها الحكومة، مثل حوافز الاستثمار وبرامج الدعم المالي للشركات الناشئة، إلا أن بعض الشركات قد تظل في مواجهة مع الأنظمة القانونية التي لا تتلاءم مع احتياجاتها الفعلية في مختلف المجالات. على سبيل المثال، قد تؤدي الضوابط المعقدة أو البيروقراطية الزائدة إلى تقييد قدراتها على اتخاذ قرارات استراتيجية سريعة، مما يحد من فرص الابتكار.

- المشاكل المترتبة على مشكلة الدراسة:

- قد يواجه رواد الأعمال صعوبة في فهم وتطبيق الأنظمة القانونية المعقدة، مما يزيد من تكاليف التشغيل ويؤثر على عملية اتخاذ القرار في الشركات الناشئة.
- تزايد الإجراءات الإدارية وتعدد الجهات المعنية قد يبطئ من عمليات الترخيص والتسجيل، مما يؤخر انطلاق الشركات الناشئة في السوق.
- قد تؤدي بعض القوانين الضريبية إلى تحميل الشركات الناشئة تكاليف إضافية تؤثر في ميزانيتها، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في التطوير والنمو.
- القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية قد تكون غير كافية أو غير متكاملة، مما يقلل من قدرة الشركات على حماية أفكارها وابتكاراتها، وبالتالي قد يؤدي إلى تراجع حوافز الابتكار.

- قد تضع الأنظمة المالية والضريبية قيودًا على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤثر في قدرة الشركات الناشئة على التوسع والنمو بشكل مستدام.
 - التشريعات المتعلقة بعلاقات العمل قد تكون صعبة التنفيذ أو غير مرنة، مما يخلق تحديات في توظيف وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة التي تحتاجها الشركات الناشئة (Picken، 2017).
- بناءً على ما سبق يمكن طرح سؤال الدراسة الرئيسي: كيف تؤثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة؟

أهمية الدراسة

- أولاً: الأهمية العلمية

تتزايد أهمية الدراسات التي تهتم بفهم العلاقة بين البيئة القانونية والتنظيمية وأداء الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة. ففي الوقت الذي تسعى فيه المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، التي تركز على تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال، يُعتبر فهم تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية أمراً بالغ الأهمية.

من الناحية العلمية، تساهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية كبيرة حول كيفية تأثير الأطر القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة، وهي مسألة لا تحظى بالبحث الكافي على الرغم من أهميتها الاستراتيجية. تساعد الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالشركات الناشئة وبيئة الأعمال في المملكة، خاصة في سياق التشريعات السعودية التي تتطور بسرعة لتواكب احتياجات الاقتصاد المعرفي. كما توفر هذه الدراسة أساساً لتطوير نماذج تحليلية لفهم العلاقة بين السياسات القانونية والتنظيمية ونمو الشركات الناشئة، وتستفيد منها الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

إن الدراسة تساهم في تقديم إسهامات علمية في مجالات متعددة، مثل إدارة الأعمال، والاقتصاد، والقانون، حيث يمكن الاستفادة منها في تعزيز المعرفة الأكاديمية حول كيفية تأثير البيئة القانونية على الأداء الإداري واتخاذ القرارات داخل الشركات الناشئة. كما تقدم الدراسة بيانات قابلة للتطبيق لمقارنة البيئة القانونية في المملكة مع بيئات الأعمال الأخرى.

على مستوى المنطقة أو العالم، مما يساعد في فهم التحديات والفرص التي يمكن أن تواجه الشركات الناشئة في سياقات قانونية وتنظيمية متعددة (Alomari، 2021).

- ثانياً: الأهمية العملية

من الناحية العملية، تكمن أهمية الدراسة في قدرتها على تقديم توصيات وحلول قابلة للتطبيق على صناع القرار في المملكة، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، لتطوير السياسات القانونية والتنظيمية التي تساهم في دعم الشركات الناشئة. تركز الدراسة على التحديات التي تواجه الشركات الناشئة من حيث التطبيق الفعلي للتشريعات والقوانين، وهو ما يساهم في تحديد العقبات التي تعترض طريق ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة. مثل هذه الفجوات القانونية يمكن أن تؤثر سلباً على استراتيجيات نمو الشركات الناشئة وقدرتها على الابتكار، مما يتطلب استجابة عملية وموجهة من قبل الجهات الحكومية والمشرعين لتحديث أو تعديل بعض الأنظمة.

إن نتائج هذه الدراسة ستساعد في تحسين الإجراءات القانونية والإدارية المتبعة في المملكة لتسهيل تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة. كما أن تحليل البيئة القانونية والتنظيمية سيوفر معلومات حيوية حول كيفية تحسين العلاقة بين القطاع العام والشركات الخاصة، مما يساهم في بناء بيئة أعمال أكثر مرونة وداعمة. بالتالي، فإن الشركات الناشئة ستكون أكثر قدرة على التوسع والنمو دون أن تواجه عوائق تنظيمية قد تؤثر في استدامتها.

من جهة أخرى، تقدم الدراسة أيضاً رؤية عملية حول كيفية تعزيز القدرة التنافسية للشركات الناشئة من خلال تحسين التشريعات التي تتعلق بالاستثمار، والملكية الفكرية، وحماية حقوق الشركات. كما أن نتائج الدراسة يمكن أن توفر إطاراً مرجعياً للمستثمرين المحليين والدوليين حول مدى ملاءمة البيئة القانونية للاستثمار في الشركات الناشئة في السعودية، مما يساهم في زيادة جاذبية السوق السعودي (Jaroslaw، 2023).

إن هذه الدراسة تشكل أداة هامة للمستشارين القانونيين، والمستثمرين، وأصحاب الشركات الناشئة أنفسهم، من خلال توفير فهم عميق لكيفية تأثير الأنظمة القانونية والتنظيمية على القرارات الاستراتيجية والإدارية داخل هذه الشركات. وبالتالي، فإن الدراسة تساهم في تمكين رواد الأعمال من التكيف مع البيئة القانونية بسهولة أكبر، مما يعزز من استدامة ونمو أعمالهم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. من خلال هذا الهدف الرئيسي، يتم تحديد أهداف فرعية تدعم التوجه العام للدراسة وتساهم في تقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق. فيما يلي الأهداف الرئيسية والفرعية للدراسة مع شرح مفصل لكل منها:

- الهدف الرئيسي:

- استكشاف تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة، من خلال تحليل القوانين واللوائح المؤثرة وتقديم توصيات لتعزيز بيئة العمل القانونية لدعم الشركات الناشئة.

- الأهداف الفرعية:

1. تحليل التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

يهدف هذا الهدف إلى تحديد وتحليل العقبات القانونية والتنظيمية التي قد تعترض الشركات الناشئة في المملكة. يشمل ذلك دراسة القوانين المعقدة، الإجراءات البيروقراطية، القيود الضريبية، واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية، والعمالة. من خلال هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى تقديم تصور شامل عن كيفية تأثير هذه التحديات على قدرة الشركات الناشئة على النمو والاستدامة، فضلاً عن التعرف على أهم النقاط التي يمكن تحسينها لتسهيل عملية تأسيس وتشغيل الشركات الناشئة.

2. دراسة تأثير الحوافز الضريبية والمالية الحكومية على نمو الشركات الناشئة.

في إطار هذا الهدف، ستقوم الدراسة بتحليل مدى تأثير الحوافز التي تقدمها الحكومة السعودية، مثل الإعفاءات الضريبية، الدعم المالي، وبرامج التمويل للمشروعات الناشئة، على قدرة الشركات الناشئة على تحقيق النمو والتوسع. تتضمن هذه الدراسة تقييم فعالية السياسات الضريبية الحالية وأثرها على تقليل تكاليف التشغيل وتعزيز بيئة الابتكار في الشركات الناشئة، بالإضافة إلى اقتراح طرق لتحسين هذه الحوافز لتلائم احتياجات الشركات بشكل أفضل.

3. تقييم تأثير قوانين حماية الملكية الفكرية على استراتيجيات الابتكار في الشركات الناشئة.

يركز هذا الهدف على فحص مدى تأثير القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية على الابتكار داخل الشركات الناشئة. يتم تحليل كيفية تأثير أنظمة البراءات وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية على قدرة الشركات الناشئة على حماية أفكارها ومنتجاتها الابتكارية. يهدف هذا الهدف إلى تحديد ما إذا كانت الأنظمة القانونية الحالية تدعم الابتكار أو تشكل تحديات، وإلى تقديم توصيات لتحسين حماية الملكية الفكرية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية.

4. تحليل تأثير الأنظمة القانونية المتعلقة بالعمالة والتوظيف على استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في

الشركات الناشئة.

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير قوانين العمل المحلية على قرارات الشركات الناشئة في ما يتعلق بالتوظيف وإدارة الموارد البشرية. يشمل ذلك تحليل قوانين العمل المتعلقة بالرواتب، ساعات العمل، الحقوق العمالية، والضمان الاجتماعي. تتناول الدراسة كيفية تأثير هذه التشريعات على قدرة الشركات الناشئة على استقطاب الكفاءات وتدريبها، وكذلك على أساليب إدارة الأداء وتحفيز الموظفين. الهدف هو تحديد الطرق التي يمكن من خلالها تحسين قوانين العمل لتوفير بيئة أكثر دعمًا للشركات الناشئة في إدارة موظفيها.

5. تقديم توصيات لتحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية لدعم الشركات

الناشئة.

يعد هذا الهدف هو الهدف التطبيقي للدراسة، حيث يسعى إلى تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ لتحسين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة بما يتماشى مع احتياجات الشركات الناشئة. يتضمن ذلك اقتراح تحسينات في القوانين والتشريعات المتعلقة بالترخيص، الضرائب، الملكية الفكرية، التوظيف، وغيرها من الأنظمة التي تؤثر في الشركات الناشئة. الهدف هو تسليط الضوء على كيفية تعديل هذه الأنظمة لتحقيق توازن بين الحماية القانونية للشركات ودعم نموها وابتكارها، بما يساهم في خلق بيئة أعمال تنافسية ومستدامة في المملكة.

تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الذي يدور حول تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. ومن خلال هذا السؤال الرئيسي، يتم التوصل إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساهم في استكشاف مختلف جوانب الموضوع بشكل تفصيلي. وتتمثل هذه التساؤلات في:

- السؤال الرئيسي:

- كيف تؤثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة؟

- الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجهها الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية؟
2. كيف تؤثر التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على قدرة الشركات الناشئة في المملكة على الابتكار؟
3. إلى أي مدى تسهم اللوائح التنظيمية المتعلقة بالضرائب والتمويل في توفير بيئة داعمة لنمو الشركات الناشئة؟
4. كيف تؤثر القوانين واللوائح الخاصة بالتوظيف والعمالة على استراتيجية إدارة الموارد البشرية في الشركات الناشئة؟
5. ما هي مدى فعالية الحوافز والتسهيلات القانونية التي تقدمها الحكومة السعودية لدعم الشركات الناشئة؟

فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية. بناءً على ذلك، يتم صياغة الفرضية الرئيسية التي تدور حول تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية بشكل عام، بالإضافة إلى فرضيات فرعية تركز على جوانب محددة من هذه البيئة.

- الفرضية الرئيسية:

• هناك تأثير كبير لبيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة.

- الفرضيات الفرعية:

1. تعقيد الأنظمة القانونية والتنظيمية يؤدي إلى زيادة التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

2. توفر الحوافز الضريبية والمالية من قبل الحكومة يساهم في دعم نمو الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

3. قوانين حماية الملكية الفكرية تساهم في تعزيز الابتكار داخل الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

4. القوانين المتعلقة بالتوظيف والعمل تؤثر بشكل مباشر في استراتيجيات إدارة الموارد البشرية داخل الشركات الناشئة.

5. اللوائح التنظيمية الخاصة بالترخيص والتسجيل تؤثر في سرعة تأسيس الشركات الناشئة داخل المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

لقد شهد المشهد الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إصلاحات القانون الإداري المختلفة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة إصلاحات القانون الإداري في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على بيئة الأعمال في البلاد. واستنادًا إلى النتائج، فإن إصلاحات القانون التي أجريت في المملكة العربية السعودية تشمل بدء الأعمال التجارية، وحماية مصالح المستثمرين الأقلية، وتسهيل التجارة، وضمان إنفاذ العقود، وتوفير الوصول إلى الكهرباء، وتسهيل الحصول على الائتمان، ومنح تصاريح البناء، وحل حالات الإفلاس. وينبغي للمملكة العربية السعودية أن تتخذ خطوات لرفع مستوى الوعي العام بشأن الفساد ووضع قوانين أكثر قوة لحماية المبلغين عن المخالفات. وينبغي للبلاد أيضًا تخصيص الموارد لبرامج التدريب وإقامة شراكات مع المحاكم المتقدمة والمتخصصة. إن إنشاء برامج وورش عمل لريادة الأعمال لتعزيز عقلية ريادة الأعمال في المدارس والمجتمع أمر بالغ

الأهمية. ويمكن للمملكة العربية السعودية أن تخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية من خلال تنفيذ هذه التدابير (Almutairi، 2024).

تؤثر المؤسسات بشكل كبير على مواقف وسلوكيات الناس، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. الغرض من هذه المقالة هو دراسة تأثير العديد من المؤسسات على نوايا وقرارات رواد الأعمال السعوديين لبدء عمل تجاري. وعليه، استخدمت الدراسة التي تستند إليها هذه المقالة بيانات مقطعية لـ 3376 مستجيبًا تم الحصول عليها من Global Entrepreneurship Monitor (GEM) في عام 2016. وأظهرت النتائج أن التشريعات والسياسات التجارية غير الكافية لها تأثير ضار على القدرة على بدء الأعمال التجارية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، تم اكتشاف أنه كلما زاد اهتمام وسائل الإعلام برواد الأعمال الناجحين، زاد احتمال إنشاء الشركات الصغيرة. والمثير للدهشة أن التقدير العالي المعتاد لرواد الأعمال الناجحين لم يكن له تأثير إيجابي على إنشاء الشركات الصغيرة في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك تأثير سلبي للخوف من الفشل على احتمالية بدء الشركات الصغيرة. وأخيرًا، كان تأثير متغيرات التحكم، مثل العمر والجنس، متنوعًا أيضًا. وبما أن الدراسة اقتصرت على سياق المملكة العربية السعودية، فإن الأبحاث المستقبلية قد تركز على توسيع التحليل ليشمل دول الخليج الأخرى ويشمل المزيد من المؤسسات (Alshebami، 2022).

تستكشف دراسة (Alkhalidi، 2019) وتفحص دور الدعم المؤسسي الرسمي لرواد الأعمال في المراحل المبكرة في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن أدبيات ريادة الأعمال قد جذبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام، إلا أن العلاقات بين الأبعاد التنظيمية والمعرفية والمُعيارية للملف المؤسسي، والدعم لريادة الأعمال وأداء الأعمال لم يتم استكشافها بشكل كافٍ في الأبحاث السابقة، وخاصة في سياق رواد الأعمال في المراحل المبكرة داخل اقتصاد نامٍ مثل المملكة العربية السعودية. لذلك، يتم التعامل مع سؤال البحث الرئيسي من خلال ستة أسئلة فرعية، والتي تستكشف الأسباب الأكثر أهمية لبدء الأعمال التجارية، وأنواع الدعم المؤسسي التي يستخدمها رواد الأعمال في المراحل المبكرة، والعلاقة بين أفكار ريادة الأعمال في المراحل المبكرة وتوفير الدعم المؤسسي / الريادي، والعلاقة بين الدعم المؤسسي المتاح، وكيف يمكن التغلب على هذه التحديات لتعزيز ريادة الأعمال في سياق المملكة العربية السعودية. تتبع الدراسة نهجًا مختلطًا من مرحلتين لجمع البيانات. أولاً، تم الحصول على مجموعة كبيرة من البيانات من رواد الأعمال في المراحل المبكرة المشاركين في برامج الدعم في المملكة العربية السعودية. وقد أسفرت دراسة استقصائية أجريت على رواد الأعمال في

المراحل المبكرة والذين شاركوا في برامج الدعم في المدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية عن معدل استجابة بلغ 27% (ن = 117). وكان الغرض من هذه المرحلة الأولى هو استكشاف دور الدعم المؤسسي الرسمي لرواد الأعمال في المراحل المبكرة في المملكة العربية السعودية، وإبلاغ المرحلة الثانية النوعية. وفي المرحلة الثانية، تم اختيار مجموعة من مسؤولي مؤسسات الدعم (ن = 13) ورواد الأعمال في المراحل المبكرة (ن = 7) لجمع البيانات النوعية، باستخدام مقابلات شبه منظمة، بهدف اكتساب فهم أعمق لتأثير وكالات الدعم على رواد الأعمال واستكشاف كيف ينظر المشاركون إلى عملية التقدم للحصول على الدعم. وتتمثل النتائج الرئيسية للدراسة في أن أهم الأسباب التي تحفز رواد الأعمال على بدء عمل تجاري هي الاستفادة من الفرصة. وتتمثل الأنواع الرئيسية للدعم المؤسسي الذي يستخدمه رواد الأعمال في المراحل المبكرة في الاستشارة والتمويل والتشبيك. وأظهرت النتائج أيضًا وجود علاقة إيجابية بين أفكار ريادة الأعمال في المراحل المبكرة وتوفير الدعم المؤسسي، كما تم العثور على علاقة إيجابية بين الدعم المؤسسي، وخاصة البعد التنظيمي، وأداء الأعمال في المراحل المبكرة. تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها رواد الأعمال في الحصول على الدعم في المملكة العربية السعودية في الافتقار إلى الوصول وسوء جودة التعليم والتدريب والبيروقراطية والافتقار إلى الوصول إلى التمويل، في حين تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات الدعم في الافتقار إلى الوعي بدعم ريادة الأعمال والافتقار إلى الوصول إلى البيانات. والتحدي الذي يواجه كليهما هو عمل المؤسسات بمعزل عن بعضها البعض. اقترحت هذه الأطروحة تعديلات على عدد من نماذج ريادة الأعمال (Bhave، 1994؛ Shane، 2003؛ GEM، 2005)، وتقدم توصيات لرواد الأعمال ومسؤولي المؤسسات وصناع السياسات لتعزيز الدعم لريادة الأعمال.

تُعد التكنولوجيا المالية ظاهرة دولية ثورية من المتوقع أن تشكل مستقبل القطاع المالي. تصف هذه الدراسة سمات وخصائص المشهد والنظام البيئي الحالي للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. وتناقش أمثلة للشركات الناشئة المالية المبتكرة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات التحويل والدفع، ومنصات التمويل الجماعي، والإقراض من نظير إلى نظير، ومبادرات البلوك تشين. وقد حدث العديد من التغييرات داخل النظام البيئي في السنوات الخمس الماضية؛ على سبيل المثال، تتبنى البنوك السعودية نهجًا أكثر حذرًا. ومع ذلك، يتم أيضًا تطوير مبادرات التكنولوجيا المالية داخليًا، مما يشجع شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة على تركيز جهودها على الابتكارات التي تهدف إلى تحسين العمليات الحالية بدلاً من الابتكار. وتوجه الحكومة جهودها بشكل أساسي نحو المبادرات المتعلقة باللوائح والقوانين. يهتم العملاء بالمنتجات الجديدة المريحة وسهلة

الاستخدام. نقارن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في السعودية بالنظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة ونختتم بتوصيات لأصحاب المصلحة المختلفين (Albarrak، 2021).

المنطلقات النظرية للدراسة

تشكل المنطلقات النظرية الأساس الذي يبني عليه الباحث مفاهيم الدراسة، ويحدد الفرضيات التي يسعى لاختبارها من خلال البحث. في إطار دراسة "أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال: دراسة حالة في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية"، تعتمد الدراسة على عدة منطلقات نظرية رئيسية تستند إلى مفاهيم وفرضيات من مجالات قانونية وإدارية واقتصادية تتقاطع في سياق البيئة القانونية والتنظيمية التي تؤثر في الشركات الناشئة.

1. نظرية بيئة الأعمال (Business Environment Theory):

تعد هذه النظرية من أبرز المنطلقات النظرية التي تعتمد عليها الدراسة لفهم تأثير بيئة الأعمال على أداء الشركات. تركز نظرية بيئة الأعمال على فهم العوامل الخارجية التي تؤثر في سير العمل داخل المنشآت والشركات، سواء كانت هذه العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية.

في سياق هذه الدراسة، تمثل بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية جزءاً محورياً من البيئة الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر في الشركات الناشئة. العوامل القانونية، مثل التشريعات التنظيمية والسياسات الحكومية، تعتبر عوامل حيوية تحدد كيفية تأسيس الشركات وإدارتها. توفر هذه النظرية إطاراً لفهم كيفية تفاعل الشركات الناشئة مع البيئة القانونية في المملكة، وكيفية تأثير هذه البيئة في استراتيجيات الإدارة والنمو. كما تساعد في توجيه الباحث نحو استكشاف العلاقة بين النظام القانوني ونجاح الشركات في تحقيق أهدافها وتوسيع أعمالها (Rampyapedi، 2023).

2. نظرية ريادة الأعمال (Entrepreneurship Theory):

تساهم هذه النظرية في فهم دور بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في تشكيل وتوجيه سلوك الشركات الناشئة من خلال التركيز على العوامل التي تسهم في خلق بيئة محفزة للريادة. ريادة الأعمال ليست مجرد إنشاء شركات جديدة، بل

هي عملية تتطلب بيئة داعمة تشمل جوانب مثل حوافز الاستثمار، تسهيلات التمويل، وإجراءات التراخيص، وحماية الملكية الفكرية.

بناءً على هذه النظرية، يمكن القول أن بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية تساهم بشكل كبير في تحفيز أو تثبيط سلوك ريادي في الشركات الناشئة. فكلما كانت البيئة القانونية مواتية ومرنة، زادت فرص النجاح في تأسيس المشاريع الناشئة وتحقيق النمو، والعكس صحيح. كما أن القوانين المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والتنظيمات الضريبية، والتوظيف، وحقوق العمال تؤثر في مدى قدرة رواد الأعمال على الابتكار والمخاطرة في إطلاق مشاريع جديدة (Fischer-Kreer، 2017).

3. نظرية المؤسسات (Institutional Theory):

تركز هذه النظرية على كيفية تأثير المؤسسات الحكومية والتنظيمية على سلوك الأفراد والشركات. وتشير إلى أن الشركات تتفاعل مع مجموعة من القوانين والسياسات التي تملئها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ما يؤدي إلى تشكيل استراتيجيات وتوجهات معينة. في هذه الدراسة، تساعد هذه النظرية في فهم كيفية تأثير القوانين والأنظمة في المملكة العربية السعودية على الشركات الناشئة، بما في ذلك التوجهات القانونية التي تفرضها المؤسسات الحكومية والشركات التنظيمية.

وفقاً لهذه النظرية، الشركات الناشئة تتأثر بشكل كبير بالضغوط القانونية والتنظيمية التي تفرضها المؤسسات الحكومية، مثل لوائح الضرائب، قوانين حماية الملكية الفكرية، واشتراطات التراخيص. هذه المؤسسات تساهم في تشكيل سلوك الشركات الناشئة، مما ينعكس على قراراتهم الاستراتيجية، سواء كانت في مجال الابتكار أو التوسع أو التوظيف (Lammers، 2016).

4. نظرية الحوافز (Incentive Theory):

تسهم هذه النظرية في فهم كيفية تأثير الحوافز القانونية والتنظيمية، مثل الحوافز الضريبية والتمويلية، على سلوك الشركات الناشئة. بناءً على هذه النظرية، من المتوقع أن توفر الحوافز الحكومية بيئة مشجعة لنمو الشركات، وبالتالي فإن الدراسات التي تركز على تقييم الحوافز المتاحة للمشاريع الناشئة تكون ضرورية لفهم كيفية تأثير بيئة الأعمال القانونية على الابتكار والنمو الاقتصادي.

في هذه الدراسة، سيتم تحليل أثر الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية، التسهيلات في التمويل، والمساعدات الحكومية في دعم الشركات الناشئة. كما تسلط هذه النظرية الضوء على كيفية تأثير الحوافز القانونية في تشجيع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية ورفع مستويات الإنتاجية في هذه الشركات (Reiff، 2021).

5. نظرية الاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics Theory):

تركز هذه النظرية على دور المؤسسات في تحديد كيفية عمل الاقتصاد. وفقًا لهذه النظرية، تسهم المؤسسات، بما في ذلك الأنظمة القانونية والتنظيمية، في تحديد أداء السوق وكفاءة المؤسسات داخل البيئة الاقتصادية.

في سياق هذه الدراسة، يعكس هذا المنطلق أهمية فهم كيفية تأثير الأنظمة القانونية على ممارسات الشركات الناشئة. فإن تغير السياسات أو وجود إطار تنظيمي مرن يمكن أن يؤدي إلى زيادة فعالية الشركات الناشئة، وهو ما يسهم في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي في المملكة. هذه النظرية تساعد في تفسير الدور الذي تلعبه الأنظمة القانونية في تحسين بيئة الأعمال وتوفير دعم قانوني ومالي يساعد الشركات الناشئة في تحقيق أهدافها التجارية (Faundez، 2016).

6. نظرية الاستدامة المؤسسية (Sustainability Theory):

تركز هذه النظرية على كيفية تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على استدامة الشركات على المدى الطويل. تعتبر القوانين المتعلقة بالبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والأخلاقيات المهنية جزءًا من القوانين التي تؤثر على استدامة الشركات الناشئة. تدعو هذه النظرية إلى ضرورة توافق السياسات القانونية مع احتياجات الشركات لضمان استدامتها وتحقيق نمو طويل الأمد.

في هذه الدراسة، يتم فحص دور التشريعات البيئية والاجتماعية في تعزيز استدامة الشركات الناشئة. فوجود قوانين تحفز الشركات على تبني ممارسات مستدامة يمكن أن يساعد الشركات في تطوير استراتيجيات إدارة أعمال تركز على الابتكار المستدام وزيادة قدرتها التنافسية على المدى الطويل (Ditlev-Simonsen، 2022).

تعتبر هذه المنطلقات النظرية بمثابة إطار فكري متكامل لفهم كيفية تأثير البيئة القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة. ومن خلال دمج هذه النظريات المختلفة، يمكن تحليل جوانب

متعددة من تأثير بيئة الأعمال القانونية على أداء الشركات الناشئة، مما يساهم في بناء فهم أعمق لكيفية تحسين هذه البيئة لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي في المملكة.

المنهجية وطرق البحث

تعد المنهجية البحثية من الأسس الهامة التي تبني عليها الدراسة لتحقيق الأهداف العلمية المرجوة. في هذه الدراسة التي تبحث في "أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال: دراسة حالة في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية"، اعتمد الباحث على المنهجية الكمية كأسلوب رئيسي في جمع وتحليل البيانات. هذه المنهجية توفر أداة موضوعية لقياس العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية وتساعد على فهم تأثير هذه العوامل على تطوير الشركات الناشئة. وسوف يتم تفصيل هذه المنهجية في سياق أسلوب البحث المستخدم والأدوات التي سيتم الاستفادة منها في جمع البيانات وتحليلها.

- استخدام المنهجية الكمية:

تعتمد الدراسة على المنهجية الكمية التي تهدف إلى جمع بيانات رقمية وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية دقيقة، بهدف فحص العلاقة بين المتغيرات المدروسة. المنهجية الكمية تعتبر الأنسب في هذا السياق لقياس مدى تأثير العوامل القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة، حيث توفر نتائج قابلة للقياس والتفسير الكمي الذي يساعد في اتخاذ القرارات بناءً على تحليل دقيق للبيانات. تقوم هذه المنهجية على فرضيات قابلة للاختبار وتحليل متغيرات محددة، مما يتيح فهمًا أفضل للكيفية التي تؤثر بها البيئة القانونية والتنظيمية في نجاح أو فشل الشركات الناشئة.

- أدوات جمع البيانات:

تعتبر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات من العوامل الأساسية التي تؤثر في مصداقية نتائج البحث. في هذه الدراسة، سيتم استخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات. الاستبيان سوف يتضمن أسئلة مغلقة تعتمد على مقياس ليكرت (Likert Scale) لتصنيف الإجابات من "موافق بشدة" إلى "موافق بشكل ضعيف". هذا النوع من الأسئلة يسهل جمع البيانات بطريقة دقيقة ومتسقة، حيث يمكن قياس رأي المشاركين بشكل رقمي، مما يسهل عملية التحليل الإحصائي.

يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بتأثير العوامل القانونية والتنظيمية في مجالات مختلفة على الشركات الناشئة. هذه المجالات تشمل قوانين العمل، حماية الملكية الفكرية، الأنظمة الضريبية، واللوائح التي تحكم التراخيص وتسجيل الشركات. كما يتطرق الاستبيان إلى أثر الحوافز الحكومية على الشركات الناشئة وكيفية تأثير هذه العوامل في اتخاذ القرارات الإدارية والتوسع في الأعمال. من خلال هذه الأسئلة، يسعى الباحث للحصول على بيانات دقيقة من مجموعة مختارة من الشركات الناشئة في المملكة، ليتم تحليلها وتفسيرها.

- العينة:

تعتبر العينة من الركائز الأساسية في أي دراسة كمية، حيث تمثل العينة المستهدفة الفئة التي سيتم جمع البيانات منها لتحليل نتائج الدراسة. في هذه الدراسة، تم اختيار عينة تمثل مجموعة من الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية التي تمتلك خبرة كافية في التعامل مع بيئة قانونية وتنظيمية متغيرة. سيتم اختيار هذه العينة بشكل عشوائي لضمان تمثيل مختلف القطاعات الاقتصادية داخل المملكة، مثل التكنولوجيا، الرعاية الصحية، الصناعة، والخدمات.

العينة ستشمل الشركات الناشئة التي تراوحت فترتها التشغيلية بين عام إلى خمسة أعوام، حيث تكون قد مرت بتحديات قانونية وتنظيمية تتيح تحليل تأثير هذه العوامل بشكل ملائم. يتمثل الهدف من هذا الاختيار في التأكد من أن العينة توفر بيانات دقيقة حول الشركات التي تأثرت بشكل مباشر بالقوانين والأنظمة التي تحكم البيئة الاقتصادية في المملكة. هذا التنوع في الشركات يضمن تقديم نتائج شاملة تنطبق على نطاق واسع من القطاعات.

- أدوات التحليل الإحصائي:

بعد جمع البيانات من المشاركين، سيتم تحليل هذه البيانات باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج. سيتم الاستفادة من برامج التحليل الإحصائي مثل برنامج SPSS أو برامج مشابهة لتطبيق الاختبارات الإحصائية المختلفة. في البداية، سيتم استخدام التحليل الوصفي لتقديم إحصائيات عامة حول البيانات مثل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديم نظرة شاملة حول آراء المشاركين وتوجهاتهم.

ثم سيتم تطبيق التحليل الاستدلالي لقياس العلاقة بين بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية وبين تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة. سيتم استخدام اختبار الارتباط لقياس مدى الترابط بين المتغيرات المختلفة، مثل تأثير التشريعات

الضريبية على نمو الشركات أو تأثير سياسات حماية الملكية الفكرية على الابتكار في الشركات الناشئة. كما سيتم تطبيق اختبارات الفرضيات مثل اختبار t-test و ANOVA لاختبار فرضيات الدراسة وفحص الفروق بين مختلف فئات الشركات الناشئة.

- خطوات تنفيذ البحث:

سيتم البحث عدة خطوات منظمة لتنفيذ المنهجية بشكل دقيق. في البداية، سيبدأ الباحث بتصميم الاستبيان بشكل دقيق بناءً على الأسئلة البحثية المتصلة بالموضوع. بعد ذلك، سيتم توزيع الاستبيانات على العينة المحددة، حيث سيتلقى المشاركون الاستبيانات التي تحتوي على الأسئلة المتعلقة بالعوامل القانونية والتنظيمية. سيتم تحديد فترة معينة لتعبئة الاستبيانات، وبعد جمع البيانات، سيتم إدخالها في البرنامج الإحصائي المناسب لتحليلها. بعد ذلك، سيتم تطبيق التحليل الإحصائي لاستخراج نتائج دقيقة تدعم أو ترفض فرضيات الدراسة. هذه المرحلة تتضمن استخدام أدوات التحليل الإحصائي لاستخلاص العلاقات بين المتغيرات واختبار مدى تأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة. في المرحلة الأخيرة، ستتم مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة، ثم تقديم التوصيات المناسبة بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل.

- مصداقية النتائج:

من أجل ضمان مصداقية ودقة النتائج المستخلصة من الدراسة، سيتم تطبيق أساليب مختلفة لاختبار الصدق والثبات في الأدوات البحثية. سيتم اختبار الصدق الداخلي من خلال إجراء اختبارات مبدئية على الاستبيانات للتأكد من قياسها للمفاهيم التي صُممت من أجلها. كما سيتم اختبار الثبات الداخلي باستخدام مقياس الكرونباخ ألفا للتأكد من أن الاستبيانات تعطي نتائج موثوقة ومتسقة بين المشاركين. سيساهم تطبيق هذه الأساليب في ضمان نتائج دقيقة وقابلة للتعميم، مما يعزز من قيمة الدراسة ويساعد في تقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

أدوات الدراسة

أدوات البحث هي العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الباحث لجمع وتحليل البيانات في دراسته. تتنوع الأدوات البحثية بين المقابلات، الاستبيانات، الملاحظة، والوثائق المكتوبة، وذلك بناءً على نوع الدراسة والهدف منها. في هذه الدراسة التي تحمل عنوان "أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال: دراسة حالة في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية"، سيتم الاعتماد على أدوات جمع البيانات الكمية، تحديدًا الاستبيان، وذلك بسبب طبيعة الدراسة التي تتطلب قياس العلاقات بين المتغيرات باستخدام بيانات قابلة للقياس وتحليلها بطريقة إحصائية دقيقة. سنعرض في هذا الجزء شرحًا تفصيليًا لأدوات الدراسة التي سيتم استخدامها في هذا البحث.

1. الاستبيان كأداة رئيسية:

يعد الاستبيان الأداة الأساسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، وهو أداة منهجية تُستخدم لجمع المعلومات من مجموعة معينة من الأفراد حول موضوع البحث. يتميز الاستبيان بالقدرة على جمع بيانات كمية دقيقة من عدد كبير من المشاركين في وقت قصير نسبيًا. يعتمد الاستبيان في هذه الدراسة على مقياس ليكرت، الذي يعتبر واحدًا من أكثر المقاييس شيوعًا في البحوث الاجتماعية والاقتصادية، حيث يساعد في قياس آراء المشاركين ووجهات نظرهم حول التأثيرات المختلفة لبيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة.

سيتم تصميم الاستبيان ليشمل عدة أقسام رئيسية، وكل قسم سيركز على جانب مختلف من بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية، مثل: التشريعات القانونية، الأنظمة التنظيمية، الحوافز الحكومية، التراخيص والإجراءات الإدارية، وقوانين حماية الملكية الفكرية. ستضمن الأسئلة في الاستبيان قياسات تتراوح بين الأسئلة المغلقة التي تتطلب إجابات محددة بنعم أو لا، والأسئلة التي تستخدم مقياس ليكرت لقياس درجة توافق المشاركين مع بعض التصريحات المتعلقة بالقوانين والتشريعات التي تؤثر في الشركات الناشئة.

مقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان يتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم وفقًا لدرجات متفاوتة من الاتفاق أو الاختلاف مع كل بيان، بدءًا من "موافق بشدة" وحتى "غير موافق على الإطلاق". هذا النظام يتيح للباحث جمع البيانات بشكل منظم يمكن تحليله باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

2. الأسئلة الموجهة للمشاركين:

الاستبيان سيتضمن عدة فئات من الأسئلة التي تركز على المتغيرات الرئيسية للدراسة، مثل:

- سيتم تضمين أسئلة تقيس فهم المشاركين للأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر على الشركات الناشئة في المملكة. تشمل هذه الأسئلة تأثير قوانين العمل، الضرائب، والتراخيص، وتأثير هذه القوانين في قدرة الشركات الناشئة على النمو والتوسع.
- سيتم الاستفسار عن مدى تأثير الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية أو المنح المالية التي تقدمها الحكومة على قدرة الشركات الناشئة على تطوير استراتيجياتها وزيادة أرباحها.
- سيتم طرح أسئلة لقياس تأثير القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على الابتكار داخل الشركات الناشئة، حيث تلعب حماية الاختراعات والعلامات التجارية دورًا كبيرًا في تحفيز الأعمال.
- الأسئلة المتعلقة بالتسجيل والتراخيص؛ تهدف هذه الأسئلة إلى دراسة أثر الإجراءات الإدارية، مثل تراخيص الشركات والمتطلبات القانونية لبدء الأعمال، على سرعة وتكلفة بدء الشركات الناشئة.

3. العينة المستهدفة:

تستهدف الدراسة جمع البيانات من مديري الشركات الناشئة وأصحاب الأعمال في المملكة العربية السعودية، حيث سيكون هؤلاء الأشخاص الأكثر قدرة على تقديم رؤى دقيقة حول بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية وتأثيرها على أعمالهم. سيتم اختيار العينة بشكل عشوائي من الشركات الناشئة التي تم تأسيسها في آخر خمس سنوات، وذلك لضمان أن الشركات المستهدفة قد مرت بتجربة عملية مع البيئة القانونية والتنظيمية في المملكة.

يتم اختيار العينة لضمان تمثيل دقيق للمجتمع المستهدف، بحيث تشمل شركات من مختلف القطاعات الاقتصادية مثل التكنولوجيا، الخدمات، الرعاية الصحية، والتصنيع. سيتم تحديد عدد العينة بناءً على أسس علمية إحصائية، بحيث تتيح جمع بيانات شاملة تكون قادرة على تقديم نتائج دقيقة وموثوقة.

4. عملية جمع البيانات:

سيتم توزيع الاستبيانات على العينة المستهدفة عبر البريد الإلكتروني أو من خلال مواقع الإنترنت الخاصة بالشركات، حيث سيتم تحديد فترة زمنية محددة لاستكمال الاستبيان. كما سيتم التأكيد على سرية وخصوصية المعلومات التي

سيتم جمعها، مع ضمان أن جميع الإجابات ستستخدم لأغراض البحث الأكاديمي فقط. قد يتم أيضًا إجراء مكالمات تليفونية أو لقاءات مباشرة مع بعض المشاركين في حال كانت هناك حاجة لتوضيح بعض النقاط أو الحصول على تفاصيل إضافية.

5. تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات، سيتم إدخالها إلى برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لتحليل البيانات بطريقة دقيقة. سيتم استخدام التحليل الوصفي لفهم التوزيع العام للبيانات، مثل حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، بينما سيتم تطبيق التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات المدروسة. يشمل هذا استخدام اختبارات الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات المختلفة، مثل تأثير التشريعات القانونية على توسع الشركات الناشئة، واختبارات الفروق مثل ANOVA لتحديد تأثير العوامل القانونية والتنظيمية على الشركات في القطاعات المختلفة.

كما سيتم استخدام **تحليل الانحدار** لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (مثل التشريعات والحوافز الحكومية) والمتغير التابع (تطوير إدارة الأعمال في الشركات الناشئة)، وذلك لتحديد إلى أي مدى يمكن لتلك العوامل أن تساهم في تحفيز النمو وتحسين إدارة الشركات الناشئة.

6. قياس مصداقية وموثوقية الأدوات:

لضمان مصداقية وموثوقية الاستبيان كأداة بحثية، سيتم تطبيق مجموعة من أساليب التحليل للتحقق من الصدق والثبات. سيتم اختبار الصدق الداخلي من خلال الاستعانة بخبراء مختصين في مجال القوانين والأنظمة الاقتصادية لقياس مدى توافق الأسئلة مع أهداف الدراسة. كما سيتم حساب مقياس الكرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لتقييم الثبات الداخلي للاستبيان، حيث يضمن أن الأسئلة تقيس نفس المفهوم بانتظام.

حدود الدراسة

تعد حدود الدراسة من العوامل المهمة التي يجب تحديدها بدقة قبل بدء البحث، حيث تساعد في وضع إطار واضح للبحث وتوجيهه بشكل منطقي. تحدد حدود الدراسة المدى الذي سيتم من خلاله تطبيق مفاهيم البحث وجمع البيانات وتحليلها. في هذه الدراسة التي تركز على "أثر بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على تطوير إدارة الأعمال: دراسة حالة في الشركات الناشئة بالمملكة العربية السعودية"، سيتم تحديد الحدود في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الحدود البشرية، الحدود الزمانية، والحدود المكانية.

1. الحدود البشرية:

الحدود البشرية تشير إلى الفئة المستهدفة من الأفراد الذين سيتم جمع البيانات منهم في الدراسة. في هذه الدراسة، سيقصر البحث على أصحاب الأعمال ومديري الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية. يتسم هؤلاء الأفراد بامتلاك خبرة عملية مباشرة مع بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية في المملكة، كما أنهم يشهدون التحديات والفرص الناشئة عن هذه البيئة.

يشمل هذا البحث الشركات الناشئة التي تم تأسيسها خلال السنوات الخمس الماضية، وهي الفئة التي تعكس بشكل دقيق التفاعل مع البيئة القانونية والتنظيمية الحديثة، والتي تعتبر من أكثر الفئات تأثراً بالتغيرات في الأنظمة والقوانين. تم اختيار هذه الفئة لأن الشركات الناشئة غالباً ما تواجه العديد من التحديات التي تتعلق بإجراءات التراخيص، القوانين الضريبية، وحماية الملكية الفكرية، فضلاً عن تأثرها بشكل كبير بالحوافز الحكومية. ولذلك، فإن تحديد الفئة المستهدفة من هذه الشركات يوفر دراسة دقيقة تعكس تأثيرات البيئة القانونية والتنظيمية على النمو والتوسع داخل المملكة.

كما سيتم حصر العينة في الشركات الناشئة التي تتراوح فترة تأسيسها بين سنة إلى خمس سنوات، حيث تكون قد مرت بتجربة حقيقية في التعامل مع الأنظمة القانونية والتنظيمية. هذا يتيح للباحث جمع معلومات من أصحاب تجارب حية ومتنوعة في مجال الأعمال، وهو ما يساهم في الحصول على نتائج دقيقة وواقعية.

2. الحدود الزمانية:

الحدود الزمانية تشير إلى الفترة الزمنية التي سيتم فيها تنفيذ الدراسة، وهي عامل مهم في أي بحث علمي، لأن البيئة القانونية والتنظيمية قد تتغير بشكل مستمر. في هذه الدراسة، الحد الزمني سيكون من بداية عام 2023 حتى نهاية عام 2024. خلال هذه الفترة، سيتم جمع البيانات وتحليلها لتقييم التأثيرات القانونية والتنظيمية الحالية على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

تم اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها تمثل فترة استقرار نسبي من حيث التعديلات القانونية والأنظمة التنظيمية المرتبطة بالقطاع الخاص في المملكة، لا سيما مع وجود جهود مستمرة من الحكومة لتعزيز بيئة الأعمال من خلال رؤية السعودية 2030. خلال هذه الفترة، نفذت المملكة العديد من الإصلاحات في الأنظمة المالية والضريبية وحوافز الاستثمار، كما شهدت تحولاً كبيراً في اللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية والعمل الحر. لذلك، توفر هذه الفترة السياق المثالي لدراسة تأثير تلك التعديلات والإصلاحات على الشركات الناشئة.

3. الحدود المكانية:

الحدود المكانية تحدد مكان نطاق الدراسة الجغرافي، وهذا يشمل تحديد المكان الذي سيتم فيه جمع البيانات وتحليلها. في هذه الدراسة، سيكون نطاق الدراسة مقتصرًا على الشركات الناشئة التي تعمل داخل المملكة العربية السعودية. من المعروف أن المملكة تمر بتغيرات كبيرة في بيئة الأعمال تحت رؤية 2030، مما يعني أن الشركات في مناطق مختلفة من المملكة قد تواجه بيئات قانونية وتنظيمية متنوعة.

تم اختيار الشركات الناشئة في المدن الرئيسية مثل الرياض، جدة، والدمام كمراكز رئيسية لتجمع الشركات الناشئة. يتمركز العديد من الشركات الناشئة في هذه المناطق الكبرى، حيث توجد أكبر تجمعات للمؤسسات التجارية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من حوافز الدعم التي تقدمها الحكومة في هذه المدن لتمكين الشركات الناشئة، مثل الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية. لذلك، تم اختيار هذه المدن الكبرى لتكون مركزاً لجمع البيانات، حيث تمثل البيئة الأكثر نشاطاً للتطورات القانونية والتنظيمية.

قد يتم أيضاً توسيع نطاق الدراسة ليشمل المدن الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ولكن التركيز الأساسي سيكون على المدن الكبرى التي تعتبر محاور رئيسية في حركة الأعمال، مما يضمن أن تكون الدراسة شاملة وواقعية فيما يتعلق بتأثير بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية على الشركات الناشئة في المملكة.

- Albararak, M. S. (2021). FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/14/10/460>
- Alkhaldi, T. S. (2019). The Role of Formal Institutional Support On Starting A Business: Evidence from Saudi Arabia. Retrieved from <https://e-space.mmu.ac.uk/625434/>
- Almutairi, M. R. (2024). Administrative law reforms for enhancing business environment in Saudi Arabia. Retrieved from <https://m.growingscience.com/beta/msl/6796-administrative-law-reforms-for-enhancing-business-environment-in-saudi-arabia.html>
- Alomari, M. m. (2021). Utilising law in the transition of the Kingdom of Saudi Arabia to a low-carbon economy. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/350212891_Utilising_law_in_the_transition_of_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_to_a_low-carbon_economy
- ALLOULOU, W. J. (2020). Entrepreneurship in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/330244528_Entrepreneurship_in_Saudi_Arabia
- Alshebami, A. S. (2022). Investigating the Impact of Institutions on Small Business Creation Among Saudi Entrepreneurs. Retrieved from <https://www.frontiersin.org/journals/psychology/articles/10.3389/fpsyg.2022.897787/full>
- avatar. (2024). Navigating Regulatory Challenges in the Startup World: Tips for Entrepreneurs and Investors. Retrieved from <https://rundit.com/blog/navigating-regulatory-challenges-in-the-startup-world-tips-for-entrepreneurs-and-investors/>
- Ditlev-Simonsen, C. D. (2022). A Guide to Sustainable Corporate Responsibility: From Theory to Action. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357497501_A_Guide_to_Sustainable_Corporate_Responsibility_From_Theory_to_Action
- Faundez, J. (2016). Douglass North's Theory of Institutions: Lessons for Law and Development. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s40803-016-0028-8>
- federalregister. (2023). Safe, Secure, and Trustworthy Development and Use of Artificial Intelligence. Retrieved from <https://www.federalregister.gov/documents/2023/11/01/2023-24283/safe-secure-and-trustworthy-development-and-use-of-artificial-intelligence>
- Fischer-Kreer, D. (2017). Regulatory focus theory and sustainable entrepreneurship. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/318030418_Regulatory_focus_theory_and_sustainable_entrepreneurship
- Jaroslav, K. (2023). Decision Criteria and Determining Factors Importance Validation Advocating Sustainability of Entrepreneurial Startups for Social Inclusion and Capacity Building. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/370545006_Decision_Criteria_and_Determining_Factors_Importance_Validation_Advocating_Sustainability_of_Entrepreneurial_Startups_for_Social_Inclusion_and_Capacity_Building

- Lammers, J. C. (2016). An Institutional Theory of Organizational Communication. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/227528622_An_Institutional_Theory_of_Organizational_Communication
- Picken, J. C. (2017). From startup to scalable enterprise: Laying the foundation. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/318221730_From_startup_to_scalable_enterprise_Laying_the_foundation
- Rampyapedi, K. (2023). The Impact of External Business Environment on the Performance of Business Organization and The Moderating Role of Internal Organizational Resources. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/374205477_The_Impact_of_External_Business_Environment_on_the_Performance_of_Business_Organization_and_The_Moderating_Role_of_Internal_Organizational_Resources
- Reiff, J. (2021). Relational Incentives Theory. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354805769_Relational_Incentives_Theory
- Trifu, A. E. (2015). The Impact of Regulations upon the Startup of New Businesses. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/299563916_The_Impact_of_Regulations_upon_the_Startup_of_New_Businesses

Midocean University

Management College

Specialization in Business Administration



Research Title/

The Impact of the Legal and Regulatory Business Environment on the Development of Business
Administration: A Case Study in Start-ups in the Kingdom of Saudi Arabia

Student preparation/

Mutrik Mujib Alajalin

University Number/

242001728

Supervisor/

Dr/ Asma Abu Anza

Year:

2024